



Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/WG.4/CP.5
3 November 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
18 NOV 1999
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

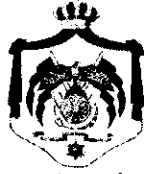
ورشة العمل الإقليمية الثانية حول إحصاءات النوع الاجتماعي
في البلدان العربية

عمان ٨-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩

التقرير الوطني

المملكة الأردنية الهاشمية

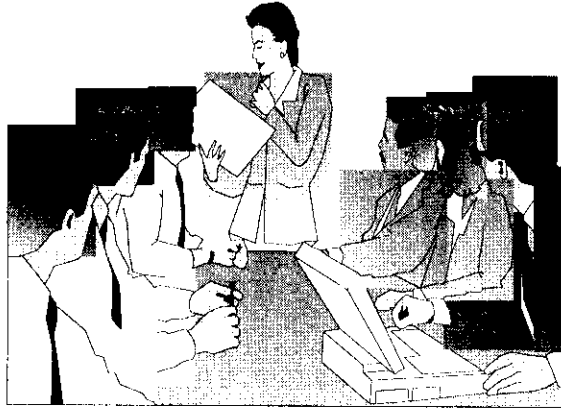
ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.



المملكة الأردنية الهاشمية
دائرة الإحصاءات العامة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDP

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (ESCWA)



ورشة العمل الإقليمية الثانية
حول إحصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية
عمان ٨ - ١١ تشرين الثاني ١٩٩٩
التقرير الوطني - المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد

دائرة الإحصاءات العامة
دائرة الإحصاءات العامة
دائرة الإحصاءات العامة

فتحي النسور
كمال صالح
إخلاص عرنكي

مشروع تطوير الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في الأردن

يعتبر هذا المشروع جزءاً من المشروع الإقليمي الخاص بتطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرات المؤسسية والفنية والإجرائية للأجهزة الإحصائية الوطنية في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي من خلال تقديم المساعدة الفنية لعدد من الدول العربية المختارة والتي تشمل: الجزائر، الأردن، اليمن، سوريا، مصر وتونس وذلك لتجميع وتجهيز وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بهذا الموضوع.

١. النشاطات التي تم تنفيذها:

وفيما يلي أهم النشاطات التي تم تنفيذها خلال المشروع في الأردن:

١ / ١ . التحضيرات والترتيبات

أ. تم تنفيذ المشروع بالتعاون ما بين الأجهزة ذات العلاقة كدائرة الإحصاءات العامة، وبدعم فني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وبلغت ميزانية هذه المرحلة من المشروع (٦٠٠) ألف دولار أمريكي. وبلغت حصة كل دولة من الدول العربية الست المشاركة فيه (٢٠) ألف دولار أمريكي في حين كان الباقي عبارة عن نفقات مستشارين وخدمات استشارية للبعثات للدول المختارة، وتمت الموافقة على اتفاقية المشروع في شهر تموز ١٩٩٩.

ب. قام الخبيران د. لييب عبد النور، ود. احمد حسين من الأسكوا بزيارة إلى دائرة الإحصاءات العامة خلال الفترة ٢٣-٢٦ آذار ١٩٩٨، لوضع جدول زمني لتنفيذ الأنشطة الوطنية المتعلقة بالمشروع. ونتيجة للمناقشات التي دارت بين الطرفين، فقد تم وضع خطة عمل، وتم تنفيذ بنود هذه الخطة حسب الجدول الزمني المبين لاحقاً. في حين حدث تأخر في إعداد بعض البنود، كإعداد فصول التقرير مما أدى إلى تأجيل عقد الندوة المتعلقة بمناقشتها إلى شهر تموز ١٩٩٩.

جدول زمني لتنفيذ الأنشطة الوطنية المتعلقة بمشروع تطوير الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في المملكة الأردنية الهاشمية

| الفترة الزمنية | النشاط |
|-------------------------|--|
| آذار ١٩٩٨ | ١. تشكيل اللجنة التوجيهية العليا |
| آذار ١٩٩٨ | ٢. تشكيل فريق العمل الوطني |
| ٩-١١/٦/١٩٩٨ (مقترح) | ٣. عقد ورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي |
| ١/٤/١٩٩٨-٣٠/٦/١٩٩٨ | ٤. بناء قاعدة البيانات الإحصائية وإعداد المؤشرات اللازمة لإعداد كتاب عن المرأة والرجل في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٩٨: صورة إحصائية. |
| ١/٧/١٩٩٨ - ٣١/١٠/١٩٩٨ | ٥. إعداد المسودة الأولى للكتاب المعنون "المرأة والرجل في الأردن" وما يرتبط به من منتجات إحصائية (كتيب جيب، مطوية، معلقة بيانية) |
| ١/٧/١٩٩٨ - ١٥/٩/١٩٩٨ | ٦. إعداد تقرير عن قضايا نوع الجنس ذات الأولوية (الملحة) في الأردن |
| ١/٧/١٩٩٨ - ١٥/٩/١٩٩٨ | ٧. إعداد تقرير تقييم الوضع الحالي للإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس والحاجة إلى تعزيز النظام الإحصائي العام ليعكس قضايا نوع الجنس في المجتمع بشكل صحيح |
| ١٧-١٨/١١/١٩٩٨ | ٨. عقد ورشة العمل الوطنية الثانية لإبداء الرأي في مسودة الكتاب والتقارير الأخرى |
| ٢٠/١١/١٩٩٨ - ٣٠/١١/١٩٩٨ | ٩. إدخال التعديلات اللازمة على الكتاب والتقارير على ضوء توصيات ورشة العمل الوطنية الثانية |
| ٧-١٠/١٢/١٩٩٨ | ١٠. المشاركة بورشة العمل الإقليمية الثانية لتبادل الخبرات والتجارب مع البلدان العربية المشاركة في المشروع |
| ١/١/١٩٩٩ - ٢٨/٢/١٩٩٩ | ١١. طباعة الكتاب والمنتجات الإحصائية الأخرى المعدلة المتعلقة بالمرأة والرجل في الأردن وترجمتها وعرضها في اجتماع خاص |
| آذار / نيسان ١٩٩٩ | ١٢. إعداد استراتيجية تطور الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وعرضها على الممولين في اجتماع خاص |

ج. أعد المشرفون على المشروع في دائرة الإحصاءات العامة موازنة مقترحة للنشاطات المتعلقة بمشروع الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي (مرفق ١) لعرضها على الممولين من المنظمات والهيئات الدولية لدعم الدائرة لتنفيذ هذا المشروع على الوجه الأكمل.

٢/١ اللجان

أ. بالإشارة إلى الاتفاقية المنوه عنها سابقاً، وبالإشارة إلى الجدول الزمني لتنفيذ أنشطة المشروع الذي أعدته الدائرة، وبمشاركة خبيري الاسكوا في شهر آذار ١٩٩٨، فقد تم تشكيل لجنة توجيهية عليا للمشروع من أهم مهامها توجيه النصيح، وإسداء المشورة إلى فريق العمل الوطني المشكل لهذا الغرض، وتقديم الدعم المستمر لهذا المشروع والتنسيق بين كافة الجهات المعنية. وقد ضمت فريقاً برئاسة عطوفة المدير العام للإحصاءات، وعدداً من كبار الموظفين الحكوميين في بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة. وتشكلت هذه اللجنة في آذار ١٩٩٨ على النحو التالي:

| | |
|--------|---------------------------------------|
| رئيساً | - المدير العام للإحصاءات |
| عضوا | - ممثل وزارة التخطيط |
| عضوا | - ممثل وزارة العمل |
| عضوا | - ممثل وزارة التنمية الاجتماعية |
| عضوا | - ممثل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة |
| عضوا | - ممثل مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة |

ب. تم تشكيل فريق عمل وطني من مهامه تحديد أكثر الاحتياجات الملحة المتصلة بقضايا المرأة، وتحديد الإحصاءات والمؤشرات المطلوبة حول هذه القضايا بهدف نشرها على نطاق واسع، وعقد ورش عمل لتبادل الآراء حول ذلك، وتعزيز التبادل بين منتجي ومستخدمي هذه البيانات، وإصدار نشرات إحصائية ذات فائدة للمخططين ومتخذي القرار، ووضع خطة عمل وطنية بهدف تطوير برامج الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، والعمل على توفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ هذه الخطة. ويضم الفريق ممثلين عن دائرة الإحصاءات العامة وبعض الوزارات والمؤسسات العامة ذات العلاقة، بالإضافة إلى ممثلين عن القطاعات غير الحكومية. وتم تشكيل هذا الفريق في آذار ١٩٩٨ كما يلي:

| | |
|--------|---------------------------------------|
| رئيساً | - ممثل دائرة الإحصاءات العامة |
| عضوا | - ممثل دائرة الإحصاءات العامة |
| عضوا | - ممثل الجامعة الأردنية |
| عضوا | - ممثل مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة |
| عضوا | - ممثل مديرية الإعلام التتوي |
| عضوا | - ممثل وزارة التخطيط |
| عضوا | - ممثل وزارة العمل |
| عضوا | - ممثل وزارة التنمية الاجتماعية |
| عضوا | - ممثل اللجنة الوطنية لشؤون المرأة |
| عضوا | - ممثل وزارة التربية والتعليم |
| عضوا | - ممثل وزارة الصحة |

ج. عقدت اللجنة التوجيهية العليا للمشروع اجتماعها الأول بتاريخ ١٩٩٨/٦/٢٩ حيث بحث فيه بشكل رئيسي تقييم ورشة العمل الوطنية الأولى، واستعراض أسماء الباحثين الذين سيكلفون بعملية جمع البيانات وإعداد فصول التقرير ومراجعته بالإضافة إلى مراجعة للجدول الزمني للمشروع.

د. تم عقد الاجتماع الأول لأعضاء الفريق الوطني بتاريخ ١٩٩٨/٧/١١ تم فيه بحث أساليب توفير البيانات المطلوبة لمساعدة الباحثين في إعداد فصول التقرير المشار إليه سابقاً. كما طلب من كل عضو في مؤسسته العمل على تعزيز التبادل بين منتجي ومستخدمي البيانات، والعمل ما أمكن من البحث عن توفير الدعم المالي اللازم لتنفيذ الخطط المتعلقة بالمشروع.

٣/١ الندوات وورش العمل

أ. تم عقد ورشة العمل الإقليمية الأولى في تونس خلال الفترة ٩-١٤ حزيران ١٩٩٧ حول تطوير برامج وطنية للإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في البلدان العربية والتي اشرف على عقدها الإسكوا بالتعاون مع مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في تونس (كوثر)، لتبادل الآراء والأفكار بين المختصين في هذا الموضوع في البلدان العربية المشاركة، وخبراء الإسكوا والخبراء من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى، وشارك في هذه الورشة مندوبون عن ثمان دول عربية

بالإضافة إلى ممثلين عن عدد من منظمات الأمم المتحدة. وشارك الأردن بإرسال أربعة مشاركين اثنين منهم من منتجي البيانات (دائرة الإحصاءات العامة) واثنين آخرين من مستخدمي البيانات (الجامعة الأردنية، ومركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة).

وقدم الوفد الأردني المشارك ورقة عمل حول الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في الأردن، عرض فيها قضايا نوع الجنس والسياسات المتعلقة به، بالإضافة لمناقشة أهم قضايا واهتمامات نوع الجنس ذات الأولوية كالألية الوطنية للنهوض بالمرأة. وتناول التقرير البرامج والسياسات المتعلقة بالمرأة العاملة في القطاعين العام والخاص، كما أشار إلى الصكوك القانونية الرئيسية المختصة بالرجل والمرأة تحديداً وإبراز أهم التعديلات في بعض القوانين كقانون العمل، والأحوال المدنية والجوازات، والضمان الاجتماعي والمالكين والمستأجرين.

وأبرز التقرير كذلك الإطار المؤسسي والمتمثل في تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة التي تعتبر منبراً للسياسات المتعلقة بالمرأة وترأسها سمو الأميرة الهاشمية بسمة بنت طلال المعظمة. وألقى التقرير الضوء على الإحصاءات المتعلقة بالنوع ومصادرها ومدى توافرها كبيانات التعدادات السكانية (١٩٦١، ١٩٧٩، ١٩٩٤) التي نفذت في الأردن ومدى توافر بياناتها لمستخدمي البيانات. وتم عرض أهم التعاريف المستخدمة المتعلقة بالحضر والريف في هذه التعدادات وأشار التقرير كذلك إلى أهم المسوح والدراسات بالعينة التي نفذتها الدائرة، ومدى توافر بياناتها، والتعاريف الخاصة بالحضر والريف التي اتبعت في هذه المسوح والدراسات (نسخه عن التقرير مرفق ٢).

ب. قدم الوفد المشارك في الورشة المشار إليها في البند السابق (أ)، تقريراً لعطوفة المدير العام للإحصاءات عن مدى أهمية الورشة، وطلب فيه الموافقة على الوثيقة الواردة في البند (١/١ أ) والسير في إجراءات تنفيذ المشروع (مرفق رقم ٣).

ج. تم عقد ورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في عمان خلال الفترة ٧-٩ حزيران ١٩٩٨. وهدفت هذه الورشة إلى زيادة الوعي بمكانة المرأة والرجل، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير وتحسين قاعدة البيانات حسب النوع، وتوضيح الفجوات بين المرأة والرجل وتحفيز التفكير للتغيير وذلك من خلال عرض البيانات وتحليلها، وإثارة اهتمام رسمي السياسات وإقناعهم بضرورة التفكير بتشجيع الحوار بين العاملين في مجال نوع الجنس والتنمية. وأكد المشاركون في الورشة على ضرورة الانتهاء من إعداد التقرير الخاص بالمرأة والرجل في الأردن: "صورة إحصائية" بالسرعة الممكنة.

وعرض في هذه الورشة أربع أوراق عمل اشتملت المواضيع التالية:

- قضايا نوع الجنس والتنمية
 - قضايا نوع الجنس ذات الأولوية في المجتمع الأردني
 - واقع الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في الأردن
 - هيكل مقترح لإعداد كتاب عن "المرأة والرجل في الأردن: صورة إحصائية".
- وقد صدر عن الورشة تقرير ختامي (مرفق ٤)، وتم نشر أوراق العمل في تقرير خاص

د. قامت الدائرة بالتعاون مع الاسكوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنظيم ندوة الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في الأردن خلال الفترة ٥-٦ تموز ١٩٩٩ بهدف عرض فصول التقرير الوطني المتعلق بدور المرأة والرجل في الأردن، والتعرف على القضايا والإحصاءات التي من الممكن أن تساهم في تطوير قاعدة البيانات الوطنية المتعلقة بالمرأة والرجل. وعرضت في الندوة الفصول الستة التي يتكون منها التقرير بالإضافة إلى التعريف بالندوة وأهدافها وقد صدر عن الندوة تقرير ختامي (مرفق ٥).

هـ. قام الباحثون معدو فصول التقرير بمراجعة الفصول بناء على الملاحظات التي أبداه المشاركون في الندوة، ثم بعدها مراجعة وتصميم محتويات التقرير وإعداده بشكله النهائي، ومن ثم تمت طباعته وتوزيعه. وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم في هذا التقرير عرض للبيانات المتوافرة بطريقة سهلة ومبسطة من خلال الرسوم البيانية والتوضيحية المناسبة التي يسهل فهمها من قبل مستخدمي البيانات بمختلف مستوياتهم. واعتمد التقرير بشكل رئيسي على الجداول والبيانات الإحصائية التي وفرتها التعدادات العامة للسكان والمساكن، ومسوح الأسر والسجلات الإدارية من مختلف المصادر.

و. عملت الدائرة وبالتعاون مع الاسكوا على التحضير لعقد ورشة العمل الإقليمية الثانية حول إحصاءات النوع الاجتماعي في البلدان العربية التي نشارك نحن فيها الآن في مدينة عمان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية.

٤/١ إعداد التقرير

أ. تم البدء بتحضير وإعداد قاعدة البيانات الإحصائية وإعداد المؤشرات اللازمة لإعداد التقرير المتعلق بالمرأة والرجل في الأردن : صورة إحصائية بعد ورشة العمل الوطنية الأولى. وقد استمر العمل

في جمع بيانات بعض الفصول حتى نهاية عام ١٩٩٨، في حين استمر للفصول الأخرى حتى شهر شباط ١٩٩٩.

ب. تم تكليف مجموعة من الباحثين الأردنيين وعددهم (١٧) باحثاً من مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة لإعداد فصول التقرير على النحو التالي:

| الفصل | الباحثون | جهة العمل |
|---|--|--|
| الفصل الأول: السكان والأسر المعيشية | فهد الحيارى د. محمد العربي فتحي النسور اخلاص عرنكى | دائرة الإحصاءات العامة الجامعة الأردنية دائرة الإحصاءات العامة دائرة الإحصاءات العامة |
| الفصل الثاني: المشاركة في الحياة العامة | د. أمل الصباغ م. إيمان النمري عمر حسين | اللجنة الوطنية لشؤون المرأة الأردنية مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة وزارة التنمية الاجتماعية |
| الفصل الثالث: الصحة والإنجاب | د. عيسى مصاروه د. غسان فاخوري | الجامعة الأردنية وزارة الصحة |
| الفصل الرابع: التعليم والتدريب | د. تيسير النهار عيسى نصار عبد الحليم الخرابشة د. شيرين شكري | المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية وزارة التربية والتعليم دائرة الإحصاءات العامة مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة |
| الفصل الخامس: الهجرة والخدمات المرفقية | كمال صالح د. إبراهيم عليوات | دائرة الإحصاءات العامة دائرة الإحصاءات العامة |
| الفصل السادس: المرأة والعمل في الأردن | د. حسين شخاتره عادل لطفى | دائرة الإحصاءات العامة وزارة العمل |

كما كلف عدد من الباحثين فيما بعد بمراجعة مسودة فصول التقرير.

ج. استقدمت الدائرة خلال شهر كانون الأول ١٩٩٨ خبيرة من مركز البرامج الدولية (IPC) التابع لمكتب التعداد الأمريكي (BUCEN) للاجتماع بالباحثين معدي فصول التقرير والاجتماع مع المشرفين على المشروع في دائرة الإحصاءات العامة. وقد أبدت بعض الملاحظات على خطوات

تقدم العمل في المشروع، بالإضافة إلى بعض التعليقات والملاحظات على مسودة فصول التقرير.

د. تم الانتهاء من إعداد مسودة فصول التقرير في شهر كانون الثاني ١٩٩٩، وكانت تراجع من قبل المعنيين أولاً بأول وإعادتها إلى معدي الفصول للعمل على تعديلها، وأخذ الجانب الجندري بالاعتبار عند الكتابة. وقد تم الانتهاء من إعداد مسودة التقرير بشكله النهائي في نهاية شهر أيار ١٩٩٩.

هـ. تعمل الدائرة حالياً وتمويل مالي من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لشؤون المرأة، بترجمة التقرير المتعلق "بالمرأة والرجل في الأردن: صورة إحصائية" إلى اللغة الإنجليزية. وذلك لأهمية الموضوعات التي تضمنها التقرير، وتوفيره للمستخدمين والمهتمين على نطاق واسع باللغتين العربية والإنجليزية.

٥/١ الخطط المستقبلية الآتية

١. تعمل الدائرة حالياً على إيجاد التمويل اللازم للعمل على :
 - أ- ترجمة التقارير الختامية للندوتين اللتين عقدتا
 - ب- تحديث البيانات المتعلقة بإحصاءات النوع حتى نهاية عام ١٩٩٩
 - ج- إعداد أبحاث تحليلية متعمقة للموضوعات التي وردت في تقرير "الرجل والمرأة في الأردن: صورة إحصائية"، مع تحديث للبيانات التي تضمنها التقرير.
 - د- عمل لوحة حائط (Wall Chart) وصفحة مؤشرات (Fact sheet) وكتيب جيب أو مطوية
 - هـ- المساعدة في إنشاء وحدة إحصاءات النوع الاجتماعي في دائرة الإحصاءات العامة وذلك من خلال دفع رواتب العاملين فيها لمدة (١٢) شهر على الأقل، وتزويد الوحدة بعدد من أجهزة الحاسب الآلي والأجهزة الأخرى اللازمة
 - و- تمويل جولات استطلاعية (٣-٤) أشخاص من المختصين في الدائرة للإطلاع على تجارب الدول الأخرى في مجال إحصاءات النوع الاجتماعي.

٢. مرحلة جمع البيانات والمشاكل التي رافقتها.

تعتبر مرحلة تجميع البيانات الخاصة بإعداد التقرير من المراحل الأكثر أهمية والتي تتطلب بذل الجهد وذلك لتنوع البيانات الإحصائية المطلوبة لإعداد التقرير الوطني "المرأة والرجل في الأردن : صورة إحصائية" من جهة، وتنوع مصادرها من جهة أخرى. وتعتبر دائرة الإحصاءات العامة المصدر الرئيسي للبيانات كونها الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بجمع البيانات حسب قانون الإحصاءات رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٠ وتعديلاته.

ولجمع البيانات المطلوبة لإعداد التقرير، فقد تم تكليف فريق للعمل مكون من موظفي دائرة الإحصاءات العامة وآخرين من خارجها لجمع البيانات المتعلقة بإحصاءات النوع. وقد بدئ بذلك اعتباراً من شهر تموز ١٩٩٨ واستمر العمل في جمع بيانات بعض الفصول حتى شهر شباط من عام ١٩٩٩.

١/٢. مصادر البيانات

اعتمد في تحضير البيانات والمؤشرات المطلوبة على تعدادات المساكن والسكان التي نفذتها دائرة الإحصاءات العامة في السنوات (١٩٦١، ١٩٧٩، ١٩٩٤) والتي تعتبر مصدراً رئيسياً للبيانات. كما شملت المصادر الأخرى البيانات التي وفرتها المسوح الأسرية التي أجريت خلال الفترة (١٩٧٦ - ١٩٩٨) حيث وفرت هذه المسوح بيانات غير متوافرة في التعدادات السكانية، بالإضافة إلى البيانات التي وفرتها سجلات التسجيل الحيوي (الخاصة بالولادات والوفيات)، والسجلات الإدارية الرسمية المختلفة في مختلف الوزارات والدوائر الحكومية (كوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الاعلام، دائرة الأحوال المدنية والجوازات، مديرية الأمن العام، وديوان الخدمة المدنية،...).

وقد بدئ بجمع البيانات باستخدام الجداول الصماء التي قامت منظمة الاسكوا بإعدادها، وتزويد دائرة الإحصاءات العامة بها لاستخدامها كأساس في إعداد البيانات المطلوبة وفقاً لما يلي:

أ. ان يتم جمع البيانات من المصادر المنشورة وغير المنشورة

ب. استخراج البيانات المطلوبة من السجلات الإدارية

ج. تخزين البيانات لتكون قاعدة معلومات

د. احتساب المؤشرات الإحصائية المطلوبة

ومن وجهة نظر الإسكوا فقد تم إعداد هذه الجداول لتلبية اهتمامات المستخدمين وحاجاتهم بحيث تخدم جمهور عريض ومتنوع بما في ذلك واضعي السياسات والباحثين والناشطين في مجال المساواة بين النوعين. وقد حددت ستة مواضيع رئيسية ليتم تغطيتها في التقرير وهي كما يلي :

- السكان والأسر المعيشية
- المشاركة في الحياة العامة
- الصحة والإنجاب
- المرأة والتعليم
- الهجرة والخدمات المرفقية
- المرأة والعمل

وتضمن كل موضوع من هذه الموضوعات مجموعة من الإحصاءات والمؤشرات التي تبين درجة المساواة بين الرجال والنساء ووجود الفجوة بين النوعين.

٢/٢. المشكلات أثناء تجميع البيانات

تجدر الإشارة إلى أنه لم يكن بالإمكان تحديد جميع المؤشرات الإحصائية المطلوبة التي يمكن من خلالها التعرف بدقة على مجالات عدم المساواة بين المرأة والرجل في المجتمع الأردني، فهذه المؤشرات ليست شاملة لكافة المؤشرات التي من الممكن استخدامها لتحديد الفجوة النوعية، وإنما تقتصر على القضايا ذات الأولوية من ناحية، وصعوبة الحصول على بعض منها من ناحية أخرى. وفيما يلي عرض لأهم المشكلات التي واجهت فريق العمل أثناء عملية تجميع البيانات المطلوبة حسب موضوعات الفصول الستة للتقرير.

أولاً: فصل السكان والأسر المعيشية

١. اختلاف التعريفات الإحصائية من تعداد إلى آخر بمرور الزمن، كاختلاف تعاريف الحضر والريف على سبيل المثال.

٢. اختلاف أسلوب نشر البيانات باختلاف المصدر حيث تم نشر بعض الجداول للسكان المقيمين في الأردن، والبعض الآخر للسكان ككل، في حين تم نشر بعض الجداول للأردنيين المقيمين، والبعض الآخر لكل الأردنيين. وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى صعوبة إجراء المقارنات،

- الأمر الذي استدعى العودة إلى البيانات الخام لإعداد تبويبات خاصة أحيانا.
٣. توفر البيانات المطلوبة في بعض التعدادات في حين لم تتوافر في تعدادات أخرى.
- وفي حالة توافرها لا تكون بنفس التفصيل والتصنيف الموجود في التعدادات الأخرى، وينطبق هذا على البيانات من المسوح أيضا.
٤. لوحظ أن مستوى نشر البيانات في بعض التعدادات يختلف عن المستويات في التعدادات الأخرى، فمثلا تكون البيانات المطلوبة على مستوى المحافظات والحضر والريف في بعض التعدادات وتكون على مستوى المملكة فقط في التعدادات الأخرى.
٥. صعوبة تحديد الأسر التي ترأسها امرأة بشكل دقيق، فغالبا ما يتم تحديد رب الأسرة (رئيس الأسرة) وفقا للمعتقدات والعادات والتقاليد التي تحدد السلطة للرجل بغض النظر عن العمر. حيث أن تحديد المرأة كرئيس للأسرة أمر صعب في كثير من الأحيان ويحدث ذلك غالبا في حالة غياب الرجل، أو في الأسر التي لا يوجد فيها رجال، أو في الأسر التي تتكون من فرد واحد هو المرأة وحدها.
٦. لا يتوافر لدى بعض المؤسسات بيانات مبوبة من السجلات الإدارية الخاصة بها حيث لا تزال البيانات المسجلة بيانات فردية، وتحتاج إلى جهد كبير لتبويبها. وكل ما يتوافر من هذه البيانات عبارة عن مجاميع، وفي معظم الأحيان لا تكون مبوبة حسب النوع، مما صعب العمل في تبويب هذه البيانات حسب العديد من الخصائص المطلوبة.
٧. قصور بيانات التسجيل الحيوي للمواليد والوفيات لحساب المؤشرات بالطرق المباشرة، وتعاني البيانات المتوافرة من العيوب واقتارها للدقة وقصور التسجيل.
٨. صعوبة إجراء المقارنات بين البيانات المتوافرة من المصادر المختلفة بسبب التباين في التغطية، والنقاط الزمنية التي تعود إليها البيانات واختلاف التعاريف والتصانيف في هذه المصادر.

ثانيا: فصل المشاركة في الحياة العامة

١. يعاني هذا النوع من الإحصاءات من عدم الشمولية، وعدم دقة الأساليب المستخدمة في جمعها وعدم اتساق المفاهيم والتعاريف صعوبة تحديد الوظائف التنفيذية والقيادية حسب النوع.
٢. لا يوجد توثيق كامل ودقيق للوظائف المشغولة من قبل الرجال والنساء وخاصة في القيادات

العليا.

٣. لا يتوافر مثل هذا النوع من البيانات حسب الحضر والريف، والمحافظات.
٤. قصور في شمولية البيانات المتعلقة باعداد المديرين في المشاريع الحكومية والخاصة حسب النوع، كما ان البيانات ينقصها الشمول والدقة والاتساق في كثير من الأحوال.
٥. اختلاف المسميات للوظائف بين القطاع العام والخاص.
٦. قصور البيانات المتعلقة بالمرأة والرجل في بعض القطاعات العملية لأنها تتصف بالسرية.
٧. لا تتوافر البيانات الخاصة بالجرائم والمجرمين والتصنيفات لهذه الجرائم حسب النوع وصعوبة الحصول على بيانات عن النساء والرجال المحكومين حسب نوع الجريمة.
٨. صعوبة تحديد مؤشرات كمية لقياس الوضع الاجتماعي والمتضمن الوعي الذاتي والتميز في التنشئة الاجتماعية.

ثالثا: فصل المرأة والتعليم

١. قصور في البيانات المفصلة التي تعكس مستويات التدريس (المتعلقة بالمدرسين) وتتوافر مثلى هذه البيانات أحيانا للقطاع الرسمي في حين لا تتوافر للقطاع الخاص.
٢. لا توجد إحصاءات شاملة عن النوع الاجتماعي للتعليم العالي ليس في الجامعات والمعاهد الأردنية فقط، ولكن يشمل هذا الذين يدرسون خارج الأردن.
٣. لا تتوافر بيانات تتعلق بالتعليم المهني.
٤. تعطى المعلومات المتعلقة بحقل العلوم والتكنولوجيا على شكل مؤهلات ولا تشير إلى ما إذا كان الشخص يعمل في ذلك المجال أم لا، وهذه البيانات محدودة جدا.

رابعا: فصل الصحة والإنجاب

١. التقديرات المباشرة غير دقيقة
٢. قصور اكتمال التسجيل
٣. لا تتوافر البيانات في السجلات الرسمية، وصعوبة تبويب المتوافر منها حسب النوع الاجتماعي
٤. لا تتوافر بيانات عن أسباب الوفاة، كما أن الإحصاءات المتعلقة بذلك غير مكتملة ولوحظ عدم دقة تسجيل سبب الوفاة، وارتفاع نسبة الأسباب غير المحددة
٥. لا تتوافر بيانات بشكل دقيق عن الشخص الذي اشرف على الولادة في بيانات التسجيل الحيوي
٦. الخلط في بعض التصنيفات كاعتبار التعقيم وسيلة لمنع الحمل أو لأسباب صحية، كما لوحظ

خلط في اعتبار الرضاعة الطبيعية وسيلة لمنع الحمل أو لا
٧. عدم اكتمال التبليغ عن بعض الأمراض التي أصبحت منتشرة الآن كالإيدز، والمخدرات

خامسا: فصل الهجرة والخدمات المرفقية

١. محدودية البيانات الخاصة بالهجرة مما أدى إلى وجود نقص في البيانات حسب النوع الاجتماعي.
٢. صعوبة المقارنات بين الفترات الزمنية.
٣. صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لقياس ظاهرة الهجرة الداخلية والحصول على حجمها وتياراتها من تعداد ١٩٧٩ مما حال دون إجراء المقارنات بين تعدادي ١٩٧٩ و ١٩٩٤.

سادسا: فصل المرأة والعمل

١. اختلاف التعاريف الإحصائية بين التعدادات والمسوحات
٢. صعوبة قياس عمالة النساء وخاصة العاملات دون أجر في الزراعة وفي الأعمال المنزلية التي تدر دخلا
٣. اختلافات التعاريف المتعلقة بالبطالة وفترات الإسناد الزمني للنشاط الاقتصادي
٤. لا تتوافر بيانات دقيقة عن معدلات الأجور والرواتب ومعدل ساعات العمل حسب النوع

أما المشاكل الأساسية الأخرى التي واجهت فرق إعداد التقرير الوطني فمنها:

- قلة توافر البيانات اللازمة لتغطية مواضيع لها أهمية في تقييم أوضاع المرأة، والتعرف على التباينات التي قد تكون موجودة بين النوعين في هذا المجال
- شمولية عناوين الفصول حيث خلقت هذه الشمولية تداخلا في الكتابات المعدة من قبل أعضاء فريق إعداد التقرير
- لا توجد رؤيا واضحة أمام معدي فصول التقرير فيما يتعلق بما هو مطلوب منهم لتغطية المواضيع التي تدرج تحت عناوين الفصول الموكلة إليهم. كما ساهم عدم عقد لقاءات بين أعضاء فرق إعداد التقرير إلى تكرار في التحليل في بعض الفصول، الأمر الذي أدى إلى تأخير إصدار التقرير النهائي.
- أدى اشتراك أكثر من شخص في كتابة الفصل الواحد يختلفون في أفكارهم وخلفياتهم العلمية والعملية إلى اختلاف في التحليل من حيث الصيغ وأسلوب تناول الموضوع.

- واجهت الفرق مشكلة بما يتعلق بالتنسيق بين أعضائها وذلك لأن هؤلاء الأعضاء لا ينتمون إلى مؤسسة واحدة ويعملون في مؤسسات متفرقة. وقد أدى اختلاف مواقع العمل التي يعمل فيها أعضاء الفريق الواحد إلى صعوبات في التنسيق بين هؤلاء الأعضاء بشكل واضح حيث تعذر التواصل بين الأعضاء في كثير من الأحيان لتبادل الأفكار والاتفاق حتى على الخطوط العريضة للفصل المكلفين بإعداده

٣: الاستراتيجية المقترحة لتطوير إحصاءات النوع

١/٣. الأهداف

تهدف الاستراتيجية المقترحة إلى تطوير البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي وذلك لأهمية مثل هذه البيانات في وضع الاستراتيجيات الخاصة بتفعيل دور المرأة في المجتمع الأردني بشكل خاص، والعمل على تقليص الفجوات بين الجنسين في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من مجالات. كما تنسجم هذه الاستراتيجية في أهدافها ومضمونها مع الجهود المبذولة للتنمية الشاملة بأبعادها المتعددة.

ولا تتبع أهمية وجود الاستراتيجية من وجودها كأسلوب منهجي وعلمي معن للتطوير، ولكن أهميتها الحقيقية تتمثل في تنفيذ ما يرد فيها من سياسات وبرامج لتحقيق الأهداف المعلنة لتلك الاستراتيجية. ولبلوغ الفائدة المرجوة من كافة الجوانب، ولتحقيق أهداف أية استراتيجية في أي مجال، فإن الحاجة تستدعي وجود أربعة أمور أساسية هي:

(١) وجود أهداف واضحة المعالم التي تهدف الاستراتيجية المقترحة إلى الوصول إليها باتباع السياسات والبرامج التي تتبناها هذه الاستراتيجية ضمن الموارد المتاحة ووفق الجدول الزمني المرسوم وفي الجوانب التي تحتاج تحقيق الأهداف المعلنة.

(٢) وجود إجراءات واضحة يتم اتباعها للوصول إلى الأهداف التي تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقها.

(٣) وجود خطة واضحة المعالم تنسم بالمرونة الكافية للتعامل مع التغيرات الفجائية التي قد تحدث أثناء تنفيذ مراحل الاستراتيجية والتي قد يكون لها أثر سلبي على سير البرامج المعدة لتحقيق الأهداف مما يؤخر عمليات التقدم في التنفيذ والوصول إلى الأهداف المرسومة.

(٤) وجود خطة متكاملة لتقييم تقدم التنفيذ في المراحل المختلفة للاطلاع على مدى التوافق بين سير العمل في المرحلة المستهدفة والجدول الزمني المعد لتلك المرحلة والتكلفة المالية لها. ولا شك بأن وجود مثل هذه الخطة يساعد بشكل كبير في اكتشاف المعوقات التي قد تبرز أثناء التنفيذ مما يسهل التعامل معها والعمل على تذليلها الأمر الذي يعتبر ضرورياً لتحقيق أهداف الاستراتيجية ضمن الزمن والموارد المتوفرة.

ولتحقيق الأهداف المشار إليها، فإن مفهوم التطوير يأخذ أبعاداً متعددة أيضاً ترتبط بالجوانب التي لها صلات وثيقة بقضايا النوع الاجتماعي. وهناك العديد من القضايا التي يجب التعامل معها لوضع الأسس لمثل هذا النوع من الاستراتيجيات، كما يجب أخذها بعين الاعتبار. وتشتمل هذه القضايا على ما يلي:

- (١) تعدد الجهات التي لها علاقة بالظاهرة التي يتم التعامل معها
- (٢) تحديد الأولويات التي تتطلب التطوير والتحديث
- (٣) ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي كمفهوم اجتماعي له علاقة وثيقة بقضايا التنمية الشاملة على المستوى الوطني
- (٤) توفير الطواقم المدربة والقادرة على تنفيذ عملية التطوير والتحديث
- (٥) توفير الموارد المالية اللازمة لإحداث التطوير المستهدف
- (٦) الجدول الزمني اللازم لاستكمال عملية التطوير
- (٧) ضمان الاستمرارية المستقبلية للتطوير كأسلوب علمي وعملي
- (٨) الالتزام بالبنود والبرامج الواردة في الاستراتيجية

٢/٣. محاور الاستراتيجية

المحور الأول: التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي بما يتعلق بالبيانات حول هذه القضايا

المحور الثاني: ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي كقضية متصلة بقضايا التنمية الشاملة

المحور الثالث: توفير البيانات اللازمة الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي
المحور الرابع: تحسين الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

وفيما يلي عرضاً موجزاً لما تتضمنه هذه المحاور.

المحور الأول: التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي بما يتعلق بالبيانات حول هذه القضايا

تتعدد الجهات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي وبياناته وتشمل الجهات الحكومية وغير الحكومية بما فيها المنظمات والهيئات الخاصة كالنقابات والأحزاب ومنظمات أرباب العمل والمنظمات التعاونية وغيرها من المؤسسات التي تتعامل مع قضايا المجتمع. ويتطلب تحقيق الأهداف المرجوة، تضافر كافة الجهود وبشكل منسق لضمان الوصول إلى الهدف المشترك دون هدر للجهد والوقت والموارد المالية.

ولتعزيز قدرة الإجراءات وتنفيذها لتحقيق التطوير المؤمل، فإننا نؤكد على أهمية مبدأ المشاركة الفاعلة لكافة الجهات بمختلف انتماءاتها المؤسسية. وتتيح مثل هذه الشراكة المعرفة اللازمة لاحتياجات كل طرف من هذه الأطراف من البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي، وكذلك حصر ما لديها من بيانات قد يكون لها فائدة في زيادة المعرفة حول الأوضاع السائدة للقضايا التي ترتبط بالنوع الاجتماعي وتحديد مسؤوليات كل طرف من الأطراف سواء تلك المتعلقة بجمع البيانات وتجهيزها ونشرها، أو نشر المعرفة حول قضايا النوع الاجتماعي وارتباطاتها بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها من الجوانب، أو المساهمة في توفير الموارد المالية اللازمة للتطوير أو المساهمة في تدريب الطواقم وإعدادها للقيام بالمهام التي يتم توكيلها إلى هذه الطواقم.

وتتضمن الإجراءات اللازمة لتحقيق ما ورد في هذا المحور ما يلي:

١. التعاون بين القطاعين العام والخاص في القضايا المشار إليها أعلاه وذلك لضرورة هذا التعاون للوصول إلى الأهداف المرسومة والتغلب على كافة الصعوبات والمعوقات بتضافر الجهود المشتركة
٢. التعاون والشراكة الإقليمية والدولية للاستفادة من التجارب التي مرت بها الدول في هذا

المجال، وزيادة الدعم المقدم من وكالات التعاون الإنمائي المتعددة لإحداث التطوير المستهدف ودمج قضايا النوع الاجتماعي في مجالات التنمية. ويشمل مبدأ التعاون والشراسة أيضا وضع سياسات في كافة المجالات المتصلة بالبيانات كاساليب جمع البيانات عن النوع الاجتماعي، وأساليب تدريب الطواقم وتأهيلها، وتوفير التقنيات الحديثة للتعامل مع البيانات وإعدادها والتي تشمل ما يلزم من أجهزة كالحواسب الآلية وبرمجياتها والحزم الحديثة للتحليل.

المحور الثاني: ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي كقضية متصلة بقضايا التنمية الشاملة

يستهدف هذا المحور التعريف بمفهوم النوع الاجتماعي كقضية رئيسية من قضايا التنمية ويرمي إلى تهيئة المجتمع لتحقيق المساواة بين الجنسين وتذليل العقبات التي تحول دون تحقيق مثل هذه المساواة والتي من الأمثلة عليها تلك الأفكار الموجهة والمرتبطة بالنوع. وكذلك المواقف والممارسات التي تساعد في ديمومة حالة اللامساواة بين الجنسين. وتشتمل الإجراءات لتحقيق ما ورد في هذا المحور على ما يلي:

١. تنظيم حملات إعلامية ودعائية موجهة للجمهور، ونشر المعلومات بواسطة كافة القنوات الإعلامية ووسائل الإعلام المتاحة ودعم الأنشطة التي تقوم بها هذه الوسائل والتي تهدف إلى إزالة الفوارق بين الجنسين على كافة الأصعدة
٢. تنظيم ندوات ومؤتمرات على كافة المستويات للتعريف بالنوع الاجتماعي كقضية من قضايا التنمية التي لها أهمية كبيرة في العملية التنموية ككل وذلك للدور الذي تلعبه في التقدم الحضاري للمجتمع.
٣. ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي في الأبعاد المؤسسية وذلك بالعمل على التعريف بقضايا النوع الاجتماعي وأخذها بعين الاعتبار في الأنشطة التي تمارسها المؤسسات، وكذلك العمل على دعم الجهود التي تقوم بها المؤسسات ذات التخصص كمؤسسات البحوث في مجال المرأة والنوع الاجتماعي. ويشمل هذا الإجراء أيضا ضرورة إحداث التغيير الإداري المطلوب لتحقيق الأهداف المرسومة في هذا المجال.

المحور الثالث: توفير البيانات اللازمة الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي

يشمل هذا المحور توفير البيانات الدقيقة الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي لما لها من أهمية في صياغة وإعداد السياسات ووضع البرامج وإدارة المشاكل التي لها علاقة بهذه القضايا. وتتوسع البيانات اللازمة لتقييم الأوضاع في هذا الجانب تنوعاً كبيراً حيث تشتمل على البيانات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والسياسية وغيرها من البيانات التي تعتبر ذات فائدة كبيرة في عملية التقييم والتصحيح.

وعلى الرغم من توافر بيانات وبكم هائل عن الجوانب المشار إليها، إلا أن هذه البيانات ليست في قالب يمكن المهتمين بقضايا النوع الاجتماعي من الاستفادة منها بشكل فوري حيث أنها أعدت أصلاً لتلبية أغراض أخرى وبناء على رغبات مستخدمي البيانات ومتخذي القرارات.

ولا شك أن التعامل مع هذه النوعية من البيانات قد يتضمن صعوبات كثيرة، إلا أن توافرها يساهم في توضيح الأوضاع القائمة من جهة ويساعد في اكتشاف الثغرات المتوقعة في البيانات حول النوع الاجتماعي من جهة أخرى. كما يتيح القيام بهذه العملية تقييم نوعية البيانات المتوفرة، ودوريتها وحدائتها.

أما الإجراءات التي يتضمنها هذا المحور فتشمل ما يلي:

١. حصر الجهات المسؤولة عن جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي
٢. تحديد مصادر البيانات الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها للحصول على البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي
٣. تحديد نوعية البيانات المطلوبة لتقييم أوضاع النوع الاجتماعي
٤. اعتماد دورية محددة لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي
٥. اعتماد نوعية معينة تتعلق بجدولة البيانات وإتاحتها للتعامل

المحور الرابع: تحسين الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

تتضمن عملية التحسين لإحصاءات النوع أبعاداً مختلفة تمس العديد من الجوانب التي لها أثر مباشر على النتائج النهائي من البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي. وتتطلب عملية التحسين وجود عدد من السياسات التي تهدف إلى التحسين في جانب أو أكثر من جوانب العملية المستهدفة بشكل إجمالي. ويحتاج الأمر إلى صياغة سياسات تتعلق بالجوانب التالية:

(١) توفير البيانات اللازمة حسب المواصفات المطلوبة التي تفيد في التحليل الخاص بالنوع الاجتماعي والعمل على تحسين نوعيتها وذلك من خلال اتباع أساليب متطورة لحفظ البيانات وتخزينها، والعمل على تحسين المفاهيم والتعاريف السائدة وتحديثها لتتفق مع المعايير الدولية للمفاهيم والتعاريف لأغراض المقارنات الدولية في مجال النوع الاجتماعي وكذلك التخطيط المستقبلي لجمع بيانات أخرى يستفاد منها في مجال النوع الاجتماعي.

(٢) رفع القدرات بما يتصل باستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي وذلك عن طريق التوعية بأهمية هذا النوع من البيانات وعلى كافة المستويات، والتدريب الضروري للطواقم العاملة في مجال إحصاءات النوع بأساليب استنباط المؤشرات والمقاييس اللازمة لتقييم الأوضاع الخاصة بالنوع الاجتماعي.

(٣) رفع القدرات في مجال تجهيز البيانات وعرضها ونشرها

(٤) رفع القدرات المتعلقة بتحليل البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي وذلك باتباع الأساليب الأكثر دقة والتي تعتمد على التحليل المتعمق في دراسة الظاهرة وعدم اقتصار التحليل على الأسلوب الوصفي الذي لا يمكن من التعرف على المسببات التي تقف خلف الظاهرة ووجودها. كما أن التحليل يحتاج إلى إعادة النظر في العديد من المقاييس المستخدمة والتي قد تكون مضللة في كثير من الأحيان والتي قد يبنى عليها قرارات غير واقعية لا تتصل بالأوضاع السائدة بالدقة المطلوبة. وتتبع أهمية المنهجية التحليلية من علاقتها الوثيقة بالبيانات المتوافرة والشكل الذي تكون عليه هذه البيانات. كما أنها ترتبط أيضا بنوعية البيانات من كافة المصادر ومصداقيتها ودقتها. وعادة ما تتخذ القرارات الهامة التي تتعلق بتقييم الأوضاع الخاصة بالنوع الاجتماعي استنادا لنتائج تحليل البيانات.

ولتنفيذ السياسات الواردة في هذا المحور، يقترح تطبيق الإجراءات التالية:

- تحديد المؤشرات الضرورية لقياس الأوضاع المتعلقة بالنوع الاجتماعي
- تحديد البيانات اللازمة لدراسة النوع الاجتماعي وتقييم الأوضاع الخاصة به
- تحديد شكل البيانات اللازمة ونوع التبويبات الضرورية لحساب المؤشرات المطلوبة
- تحديد التعاريف والتصانيف الضرورية بما يتفق مع الأوضاع المحلية والدولية وضرورة أن تكون هذه التعاريف والتصانيف واضحة كل الوضوح

- اتباع أساليب متطورة لحفظ وتخزين البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي
- رفع مستويات الوعي لدى العاملين بإحصاءات النوع كخطوة أولى والعمل على التعريف بأهمية إحصاءات النوع بين الجمهور ككل وبين مستخدمي البيانات بشكل أكثر تحديدا
- التدريب والتأهيل للعاملين في حقل إحصاءات النوع الاجتماعي
- العمل على زيادة القدرات في مجال تجهيز بيانات النوع الاجتماعي
- العمل على زيادة القدرات في مجال نشر وعرض البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي
- انتهاز أساليب حديثة في التحليل لا تقتصر على الأساليب الوصفية فقط
- زيادة القدرات التحليلية في مجال النوع الاجتماعي
- العمل على طرق مواضيع لها أهمية في تقييم أوضاع النوع الاجتماعي وتوفير التمويل اللازم لتغطية دراسة مثل هذه المواضيع

وبهدف تطبيق الإجراءات المبينة في المحاور الأربعة التي احتوتها الاستراتيجية المقترحة، فإن الأمر يتطلب وجود آلية للعمل يمكن من خلالها الوصول إلى الأهداف المطلوبة. وبناء على هذا فإن الآلية المقترحة لتنفيذ ما ورد في محاور الاستراتيجية الحالية تشمل على العمليات التالية:

أولا: تشكيل لجنة توجيهية تكون مهمتها اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي وتسهيل العمل أمام الجهات التي تعمل في هذا المجال إداريا وقانونيا. ويجب أن تشمل هذه اللجنة ممثلين من كافة الجهات ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي من القطاعين العام والخاص.

ثانيا: عقد مؤتمر يهدف إلى تسليط الضوء على قضايا النوع الاجتماعي يحضره المهتمون بهذا النوع من القضايا ومن مختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية. كما يمكن من خلال الجلسات التعرف على ما يحتاجه مستخدمو البيانات. ويعتبر مثل هذه المؤتمرات فرصة جيدة للعصف الذهني للوصول إلى الاحتياجات المطلوبة حول القضايا المطروحة للنقاش، وكذلك إمكانية استكشاف قضايا جديدة لم تكن ضمن القضايا المطروحة مما يعزز البحث العلمي في موضوع النوع الاجتماعي.

ثالثا: إعداد أوراق عمل متخصصة لبحث القضايا التي تم تحديدها بناء على المعطيات التي بوزت كنتيجة للمؤتمر المشار إليه. ويجب أن تغطي مثل هذه الأوراق القضايا بكل تجرد وبشكل علمي بحث مبينة نوع القضية وكيفية التعامل معها والاقتراحات التي قد تسهل هذا التعامل.

رابعاً: الاتصال مع الجهات الدولية التي تهتم بقضايا التنمية والنوع الاجتماعي سواء تلك التابعة للأمم المتحدة أو غيرها بهدف مناقشة نتائج المؤتمر الخاص بقضايا النوع الاجتماعي، ودراسة هذه النتائج للعمل على تحقيق التوصيات المنبثقة عن المؤتمر وحث هذه الجهات على المشاركة في العمليات اللاحقة وذلك من خلال المساعدات الفنية والمالية.

خامساً: جرد البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي للتعرف على نوع هذه البيانات ومدى تغطيتها للقضايا التي طرحت في المؤتمر الخاص بقضايا النوع. ويشمل الجرد كافة البيانات التي لها علاقة بقضايا النوع سواء المتوافرة لدى دائرة الإحصاءات العامة أو غيرها من المؤسسات الحكومية، وكذلك المؤسسات التابعة للقطاع الخاص.

سادساً: تشكيل مجموعات العمل التي ستضطلع بتنظيم الإحصاءات الخاصة بالنوع الاجتماعي من كافة المؤسسات ذات العلاقة، وعقد دورات تدريبية لهذه المجموعات للتعامل مع البيانات سواء في تنظيمها أو تبويبها أو نشرها.

سابعاً: تنظيم لقاءات على المستويات المحلية للتعريف بقضايا النوع ونشر المعلومات حول هذه القضايا. ويمكن أن يتم عقد مثل هذه اللقاءات في كافة المحافظات وذلك طبقاً لجدول زمني محدد مع تغطية وافية لهذه اللقاءات إعلامياً للمزيد من النشر الإعلامي لقضايا النوع الاجتماعي.

ثامناً: تشكيل لجنة للمتابعة تكون مهمتها متابعة تقدم سير العمل في تنظيم وتطوير الإحصاءات الخاصة بقضايا النوع، وكذلك تقييم النتائج التي أمكن الوصول إليها وطرح الحلول للمشاكل التي قد تبرز في أي مرحلة من المراحل.

الاستراتيجية المقترحة لتطوير

إحصاءات النوع

تتضمن الاستراتيجية أربعة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: التنسيق بين الجهات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي بما يتعلق بالبيانات حول هذه القضايا

المحور الثاني: ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي كقضية من قضايا التنمية الشاملة

المحور الثالث: توفير البيانات اللازمة الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي

المحور الرابع: تحسين الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

المحور الأول: التنسيق بين الجهات المعنية بقضايا النوع الاجتماعي بما يتعلق بالبينات حول هذه القضايا

الإجراءات:

١. التعاون بين القطاعين العام والخاص في القضايا المشار إليها وذلك لضرورة هذا التعاون للوصول إلى الأهداف المرسومة والتغلب على كافة الصعوبات والمعوقات بتضافر الجهود المشتركة
 ٢. التعاون والشراكة الإقليمية للاستفادة من التجارب التي مرت بها الدول في هذا المجال، وزيادة الدعم المقدم من وكالات التعاون الإنمائي المتعددة لإحداث التطوير المستهدف، ودمج قضايا النوع الاجتماعي في مجالات التنمية
- المحور الثاني: ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي كقضية متصلة بقضايا التنمية الشاملة

المحور الثاني: ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي كقضية من قضايا التنمية الشاملة

الإجراءات:

١. تنظيم حملات إعلامية ودعائية موجهة بواسطة كافة وسائل الإعلام المتاحة
٢. تنظيم ندوات ومؤتمرات على كافة المستويات للتعريف بالنوع الاجتماعي كقضية من قضايا التنمية
٣. ترسيخ مفهوم النوع الاجتماعي في الأبعاد المؤسسية، وأخذها بعين الاعتبار في الأنشطة المؤسسية، وإحداث التغيير الإداري المطلوب لتحقيق الأهداف المرسومة

المحور الثالث: توفير البيانات اللازمة الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي

الإجراءات:

١. حصر الجهات المسؤولة عن جمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي
٢. تحديد مصادر البيانات الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها للحصول على البيانات الخاصة
بالنوع الاجتماعي
٣. تحديد نوعية البيانات المطلوبة لتقييم أوضاع النوع الاجتماعي
٤. اعتماد دورية محددة لجمع البيانات الخاصة بالنوع الاجتماعي
٥. اعتماد نوعية معينة تتعلق بجدولة البيانات وإتاحتها للتعامل

المحور الرابع: تحسين الإحصاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعي

الإجراءات:

١. توفير البيانات اللازمة حسب المواصفات المطلوبة التي تفيد في التحليل
٢. تحسين المفاهيم والتعاريف السائدة وتحديثها كي تتسق مع المعايير الدولية المستخدمة
٣. رفع القدرات بما يتصل باستخدام إحصاءات النوع الاجتماعي وذلك بالتوعية بأهمية هذه
البيانات
٤. تدريب الطواقم العاملة في مجال إحصاءات النوع على أساليب استنباط المؤشرات اللازمة
٥. رفع القدرات في مجال تجهيز البيانات وعرضها ونشرها
٦. رفع القدرات التحليلية الخاصة بالنوع الاجتماعي وذلك باتباع الأساليب الأكثر دقة والتي
تأخذ بأسلوب التحليل المتعمق لدراسة النوع الاجتماعي

قائمة المحتويات

| <u>الرقم</u> | <u>الصفحة</u> |
|---|---------------|
| ١. النشاطات التي تم تنفيذها | ١ |
| ١/١ التحضيرات والترتيبات | ١ |
| ٢/١ اللجان | ٣ |
| ٣/١ الندوات وورش العمل | ٤ |
| ٤/١ إعداد التقرير | ٧ |
| ٥/١ الخطط المستقبلية الآنية | ٨ |
| ٢. مرحلة جمع البيانات والمشاكل التي رافقتها | ٩ |
| ١/٢ مصادر البيانات | ٩ |
| ٢/٢ المشكلات أثناء تجميع البيانات | ١٠ |
| ٣. الاستراتيجية المقترحة لتطوير إحصاءات النوع | ١٤ |
| ١/٣ الأهداف | ١٤ |
| ٢/٣ محاور الاستراتيجية | ١٦ |
| ٤. المرافقات | ٢٢ |

فهرس المرفقات

| <u>الرقم</u> | <u>الصفحة</u> |
|--------------|--|
| ١ | مقترح لأنشطة المشروع ٢٣ |
| ٢ | تقرير الاردن المقدم لورشة العمل حول تطوير نظم وطنية للإحصاءات المصنفة حسب الجنس في البلدان العربية، تونس ٩ - ١٤ حزيران ١٩٩٧ ٢٦ |
| ٣ | برنامج سير عمل الورشة الإقليمية في تونس ٤٦ |
| ٤ | التقرير الختامي لورشة العمل الوطنية الأولى لمنتجي ومستخدمي الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس في الأردن ٧ - ٩ حزيران ١٩٩٨ ٤٩ |
| ٥ | التقرير الختامي لندوة الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في الأردن، ٥ - ٦ تموز ١٩٩٩ ٥٩ |